

كلمة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بمناسبة افتتاح فعاليات
المنتدى الوطني للمجتمع المدني "حوار، مواطنة وتنمية"

الجزائر - 23 ديسمبر 2023

السيد رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني،
السيدات والسادة أعضاء المرصد الوطني للمجتمع المدني،
السيدات والسادة رؤساء الهيئات الوطنية،
بناتي وأبنائي ممثلي المجتمع المدني،
السيدات والسادة الحضور الكريم

أودُّ في مُستهلِّ كلمتي أن أُعرب لكم عن عَظيمِ إعترَازي بِمُخاطبتِكُم في الجلسة الافتتاحية لهذا المُنتدى الهامِّ الذي يحملُ شِعارَ "حوار، مُواطنة وتنمية"، مُعربًا عن ارتياجنا للحركة المشهُودَة والناوِعة التي يَعرفُها المُجتَمَعُ المدني في بلادنا، في سياقِ المسارِ الذي كرَّسَهُ دستور 2020.

إنَّ النِّشاطَ المُتَوَاصِلَ والمُكثَّفَ للمرصدِ الوطني للمُجتَمَعِ المدني ومُختلفِ الفعاليات والنِّدوات المُنظَّمة عبر مُختلفِ ولاياتِ الوطنِ وُصولًا إلى هذا المُنتدى اليوم، يُفيلُ حقًا تجسيدًا لرؤيتنا الإستراتيجية الهادفة، ولأوَّلِ مرَّةٍ في تاريخِ الجزائر، إلى تكريسِ المُجتَمَعِ المدنيِّ باعتبارِه شريكًا فاعلًا، قادرًا على تحمُّلِ المسؤولية مُشاركًا في المشروعِ النهضوي الذي إلتزمنا به، من أجل تعزيزِ الأسيجِ المُؤسَّساتي لتقييمِ الأَشْطاطِ العُفومي خِدمة للمُواطنِ، إيمانًا مِنّا بالمكانةِ الرِّاقيةِ للمُجتَمَعِ المدني وبِدَوْرِهِ الحَيوي في المُساهمةِ في نُشْرٍ وتُعْزيزِ قِيَمِ المُواطنة وتُعْزيزِ العقلِ التَّطوُّعي للصالحِ العام في جميعِ المجالاتِ تحقيقًا لأهدافِ الأَتمتيةِ الوطنيَّة.



ولا يسعني في هذا الصدد، إلا التأكيد فجددًا على أن الجزائر الجديدة التي جعلت من المجتمع المدني والشباب، الركيزة الأساسية في بناءها، ستفضي قديمًا ونباتًا نحو أخلق الحياة العامة وتكريس مقاربة تشاركية على المستويين المركزي والمحلي في كل ما يتعلق بمعالجة الانشغالات اليومية للمواطن وتلبية تطلعاته.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل

اعترافًا منّا بالظاقة التي يشكّلها المجتمع المدني بكلّ فعاليّاته وفئاته في رفع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، أولّينا اهتمامًا خاصًا لترقية وتثمين دور المجتمع المدني ليكون سدًا منيعًا ورافدًا هامًا وإطارًا تفاعليًا للنقاش العام حول مختلف الرهانات والتحديات الجماعية، وأيضًا باعتباره طرفًا هامًا في معادلة التنمية عبر دوره التضامني والتحسيبي والرقابي.

لقد حرصنا انطلاقًا من هذه القناعة، على تمكين المجتمع المدني من المساهمة في تشكيل العديد من الهيئات الوطنية الهامة على غرار السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والسلطة الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نظرًا لحجم المسؤولية الملقاة بهذه الهيئات والحاجة الملحة لاستنادها إلى الخبرات التي تحوزها فعاليات المجتمع المدني عليها بكلّ توجهاتها والإستئناس برأيها وتصوراتها بحكم تواصلها المباشر مع الحركة المجتمعية.

يضاف إلى ذلك، التزامنا الثابت بإرساء نهج جديد في معالجة السلطات العمومية لمختلف الانشغالات اليومية للمواطن عبر تبني مبادئ الديمقراطية التشاركية



وتكريس الحوار مع فُخْتَف الفاعلين عند صِيَاغَة السِّيَاسَات العمومية وتَنفِيذهَا، وخاصةً على المستوى المحلي الذي يَزْتَكِرُ بِشكْلِ أساسي على التَّفَاعُل اليَّوْمِي والذَائِم بين مختلف المَرَاثِق العامة والمُوَاطِنِينَ.

كما حَرَضْنَا دَائِمًا خلال زِيَارَات العمل والتفَقُّد التي نُقُوم بها إلى ولايات الوطن، على تنظيم لقاءاتٍ مُباشرةٍ مع الأعيان ومُختلف أطياف المجتمع المدني من أجل التَّحَاوُرِ قَعْمُهم والاستِماع إلى إنشغالاتهم والإجابة على تَسْأُلاتِهِم.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل

لَقَدْ قَدَّيْت مُخْتَلَف هذه التَّدَابِير من إرساء ديناميكية جديدة عَكَّسَهَا التَّفَاعُل الإيجابي والمستمرُّ في العلاقة بين المجتمع المدني والسلطات العمومية. وأيَّسْت الهَبِيَّة التضامنية التي صَنَعْتَهَا مُخْتَلَف أطياف المجتمع المدني في الظروف الصعبة التي قَرَّتْ بها البلاد إثر الأزمة الصحية العالمية أو بعض الأزمات الطبيعية، إلا مثَالُ حيٍّ على روح التضحية والعطاء والالتزام والتضامن الجديرة بالإشادة، يُؤَكِّدُ وَجَاهَةً مُرَاهِنَتِنَا على المُجْتَمَع المدني لتعزير الصُّمُودِ وِبِنَاءِ نَقُودِجٍ تَكَافِي بين قوى المجتمع المدني والسلطات العمومية.

ولا يَفُوتُنِي بالمناسبة أن أُشِيدُ أَيضًا بِالرَّحْم الذي رافق مُخْتَلَف المُبَادِرَات التي أُطْلِقَهَا المرصد الوطني للمجتمع المدني، المتعلقة خاصةً بِخَلْق مساحاتٍ حوارية مُنْتَهَظَة عبر تنظيم "منتديات الحوار والمواطنة والتنمية المحلية" عبر كل ولايات الوطن، والقَدَى الذي بَلَغَهُ التَّشَاوُرُ عبر المنصة الرقمية المستحدثة.

لَقَدْ سَقَّحْتُ هذه الحركية بِبَعَثِ نقاشٍ بِنَاءِ حول أُسُسٍ ومُقَارَسَات الديمقراطية التشاركية وبحثٍ سُبُلِ مُوَاجَهَةِ التَّحْدِيَات المُرتَبِطَة بِمُساهمة المجتمع المدني في



التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحديد أفضل الصيغ لتبليغ تطلعاته خاصة فيما يتعلق ببناء القدرات والتدريب والتمويل. كما أتاحت هذه الجوازات أيضًا إجراء مسح شامل لمختلف الانشغالات المُعَبَّر عنها وتحديد الأولويات التي يتعين التركيز على التكفُّل بها.

كما يتعين التنويه عاليًا بقسعى المرصد إلى تفعيل مساهمة أبناء الجالية الوطنية بالخارج في الجهد التنموي الوطني وتسهيل انخراطهم فيه. لذلك، تجسيدًا لالتزاماتنا، نخرِّص كلَّ الحِرْص خلال الزيارات الرسمية التي نقوم بها إلى مختلف الدول، وهو تقليدٌ أضحى يُقيِّرُ هذه الزيارات، على عقد لقاءاتٍ مع أعضاء الجالية الوطنية بالخارج، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من النسيج المجتمعي الوطني، ليس فقط للتكفل بانشغالاتهم والاطلاع على طموحاتهم و آمالهم، لكن لإشراكهم فعليًا اعترافًا بدورهم المحوري، في مسار التنمية الشاملة الذي باشرته الجزائر، و المساهمة في رسم مختلف السياسات الوطنية.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل

من أجل ضمان المُحَافَظَة على هذه الحَرَكيَّة وتعزيزها، ندعو فعاليات المجتمع المدني إلى المزيد من الانخراط في المساعي الرامية إلى جعل المُجتَمَع المدني قوة اقتراحٍ فعليَّة وفاعلة، مع التمسك بالخيار التشاركي، والالتزام بالعمل جنبًا إلى جنبٍ مع السلطات العمومية وفقًا لمقتضيات الدستور. كما نُهيبُ بممثلي المجتمع المدني في كافة الهيئات الوطنية على المُساهمة بفعالية في أنشطة هذه الهيئات وإيصال مُقترحات وانشغالات مُختلف الشرائح التي يُمثِّلونها من أجل إثراء النقاش العام والحوار وإنضاج السياسات العمومية، ودعم جهود تنفيذها، وتعزيز قُدرة السلطات العمومية على تقيِّيمها وتقويمها متى لزم الأمر.



من جهتها، فإنّ الحكومة مطالبة بمضاعفة الجهود لتعزيز مكانة وإسهام المجتمع المدني، سواءً على المستوى المحلي أو الوطني، في إطار المرافقة الدائمة له والتجاوب معه.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن السّعي إلى ترشيح الجهود وتوجيهها في ظل تنوّع المجالات التي يشتملها نشاط المجتمع المدني، يؤكّد أهمية العمل من أجل تطوير أطر التعاون بين المرصد الوطني للمجتمع المدني وباقي الهيئات الاستشارية والتنظيمات المجتمعية من أجل الانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل المنسجم والمتكامل، الأمر الذي سيُمكن من تعزيز القدرة الجماعية على الاستجابة لمختلف التحديات ويُساهم في قدر كبير في ضمان التكفّل الأفضل بانشغالات الكثير من فعاليات المجتمع المدني وتطوير قُدّراتها وتوسيع نطاق تأثيرها.

إن الأهمية التي تُوليها للمجتمع المدني ودوره دفَعَتنا إلى إضفاء الطابع الإقليمي والعربي عليه من خلال التأكيد بمناسبة انعقاد القمة العربية في الجزائر يومي 1 و2 نوفمبر 2022، على توسيع مُشاركة كُوّنات المجتمع المدني وتفعيل أدوارها في منظومة العمل العربي المشترك، وذلك ضمن سلسلة من المُبادرات الرامية إلى إعطاء المجتمع المدني العربي دورًا فعالًا وفق مُقاربة تشاركية مع مختلف المؤسسات الرسمية للدّول العربية.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل

أُعرب عن خالص العرفان لكلّ بناتنا وأبنائنا الناشطين الجَمْعويّين في مختلف المجالات نظير ما يُبدّلونه من جهودٍ مُقدّرة في سبيل تكريس مُثل الأضامن والتآزر، ونشر القيم الوطنية النبيلة وصيانة هويتنا الحضارية ومُقوّماتنا الثقافية.



كما أتمنى لأشغال مُنتدائكم كل التوفيق والنجاح في تعزيز الرؤية الإستراتيجية للمرصد الوطني للمجتمع المدني، وكُلِّي ثقةً أنه سَيَتَمَكَّنُ من الوُصُولِ إلى توصياتٍ واقتراحاتٍ بِنَاعةٍ تُساهم في إثراء الورشات الإصلاحية الهامّة التي نَعكفُ على إسْتِخْمالِها. وأفضل ما نختتم به هُوَ ما سَبَقَ وأنْ أكْذَناهُ في العديد من المناسبات "أنّ المَجْتَمَعِ المدني هُوَ الخَليْفُ الأوَّلُ لِتَحْقِيقِ اسْتِقامَةِ الدَّوْلَةِ وهو رَديفُ الحكومة ويتكامل معها بما يُعزز الجهودَ الوطنيةَ الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة بكل أبعادها".

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

شكرا على كرم الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

